

البرلمان الليبي يعلق المشاركة في «الحوار»

تكون أو لا تكون»، مشيراً إلى أن «البرلمان دعا النواب الأربعة في لجنة الحوار المنبثقة عنه للعودة من الأراضي المغربية وعدم المشاركة في الجلسة المزمنة للحوار الخميس المقبل».

وفي السياق، أفادت الوكالة بأن مجلس النواب قرّر بالإجماع، أمس، عدم الاستمرار في المشاركة في الحوار في ظل مواصلة «ميليشيات ما يسمى فجر ليبيا نشر العنف والإرهاب والتطرف»، مضيفة أن «مجلس النواب صوت بالإجماع على تعليق المشاركة في جلسات الحوار التي ترعاها الأمم المتحدة، وعلى استدعاء لجنة الحوار المكلفة من المجلس من أجل التشاور».

وفيما لم توضح الوكالة أسباب تعليق المشاركة في الحوار، إلا أن إدارة الإعلام في البرلمان ذكرت، عبر حساب مجلس النواب الرسمي على «فايسبوك»، أن «القرار صدر بعد التفجير الإرهابي الجمعة الماضي في مدينة القبة وراح ضحيته عشرات القتلى والجرحى».

كما أوضح مصدر برلماني أن القرار مرده إلى الخشية من أن يفرض المجتمع الدولي حكومة تضم متشددين وتحظى باعترافه على الفور، وبذلك ينسحب البساط من تحت السلطات الشرعية في البلد ويجري تهمة الجيش الذي يواجه الإرهاب وحده.

وعلى هذا الصعيد، قال النائب طارق الجروشي إن «معلومات وصلته تفيد بأن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سيؤلف حكومة وفاق وطني من تيار الإسلام السياسي والإخوان في جلسة الحوار في المغرب، الخميس المقبل، كسياسة أمر واقع»، مشيراً إلى أن ذلك «مؤامرة سياسية»، مضيفاً أن «حكومتي أميركا وبريطانيا، ستعترفان بهذه الحكومة فور إعلانها، بعيداً عن مجلس النواب صاحب الحق في اعتمادها».

(رويتز، أ ف ب)

قرّر مجلس النواب الليبي المعترف به دولياً، أمس، «تعليق مشاركته» في الحوار الوطني حول المستقبل السياسي للبلاد، الذي يُعقد برعاية الأمم المتحدة، بعدما بدأ الشهر الماضي في جنيف قبل أن ينتقل إلى غدامس في جلسة يتيمة.

في هذا الوقت، بعث الرئيس الأميركي، باراك أوباما، برسالة إلى الكونغرس، أمس، بمدّ حالة طوارئ قومية بالنسبة لليبيا لعام واحد، بسبب الصراع على السلطة والسيطرة على الموارد في البلاد.

وقال أوباما، في رسالته إلى الكونغرس، إن «الوضع في ليبيا ما زال يمثل تهديداً استثنائياً وغير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة».

وفيما كان من المزمع عقد الجلسة المقبلة للحوار الليبي، الخميس، في الأراضي المغربية، أعلن النائب عيسى العربي أن «مجلس النواب صوت اليوم (أمس الاثنين) على تعليق مشاركته في جلسات الحوار بين الأطراف الليبيين حول المستقبل السياسي لهذا البلد برعاية الأمم المتحدة، كما قرّر استدعاء لجنة الحوار المنبثقة عن المجلس إلى قبة البرلمان للتشاور».

وعلق النائب عصام الجهاني قائلاً: «إما أن



سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة يومها، وأحمد قذافي ومنسق العلاقات المصرية الليبية المقدم في القاهرة، ويحمل التاريخ أيضاً ارتباطاً للشرق الليبي بمصر لقربها الجغرافي والتزاوج بين العائلات في البلدين. الشرق قد يقبل إلى حد ما مشاركة مصر في حرب الجيش الليبي على الإرهاب، بعكس الغرب الليبي الذي لا يجد أي قبول بذلك، بل هناك نوع من النفور والتعالي الليبي على المصريين.

بموازاة العمل الميداني، تفتح مصر الخطوط مع القوى الأساسية في مدينة مصراتة وخصوصاً مع مع اللاعب الأساسي هناك «فجر ليبيا»، التي سبق لها أن فتحت خطوط التواصل مع القاهرة للوصول إلى تفاهات مع حفتر وحكومة طبرق، بعدما بدأ خطر داعش يهددها، هو لوح بدخولها والسيطرة عليها، المدينة تستنفر أمنياً، نقاط الالتقاء مع مصر تزداد. مصادر خاصة تؤكد لـ«الأخبار» أن وفداً من المدينة سيتوجه قريباً إلى القاهرة للقاء السياسي للبحث في حل سياسي.

على ما يبدو، إن أعيان هذه المدينة قرروا التمايز عن حلفائهم في «فجر ليبيا» ويتجهون فعلاً للدخول في مصالحات تخفف الاحتقان وتفتح آفاقاً للحل. ووفق مصادر مطلعة، تجري منذ فترة ليست بالبعيدة اتصالات بين مصراتة وخصومهم الزنتان للوصول إلى تفاهات مشتركة، وهو ما يمثل تقدماً ملحوظاً بالنظر إلى المواجهة العنيفة بين الجانبين في معركة مطار طرابلس التي انتهت بهزيمة الزنتان وانسحاب قواتها إلى مدينتها.

حوارات تفتح بين القوى الليبية ومع الدول المجاورة، ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة برناردينو ليون يسعى في الحوار الليبي - الليبي إلى تدليل العقبات قبل جمع قوى الشرق مع الغرب. الحوار سجل أربع جولات حتى الآن، آخرها في مدينة غدامس الليبية. لم يلق وفد المؤتمر مع وفد البرلمان يومها. المؤشرات كانت تدل هذه المرة على أن الطرفين سيلتقيان وجهاً لوجه وسيبحثان مباشرة في إنهاء الانقسام الحاصل قبل أن يقرر برلمان طبرق مقاطعة جلسات المغرب.



اعتداءً على السيادة الليبية. تنتهي المعركة هنا، السياسي شخصياً يريد الذهاب أبعد من الغارات، يدعو إلى تحالف دولي لضرب الإرهاب في ليبيا، يطالب بقرار عربي موحد لمواجهة التطرف. يأتيه الجواب سريعاً أن القرار ليس بيد مصر. الرسالة الأميركية بـ«لا» للحرب في ليبيا وصلت عبر مجلس التعاون الخليجي. استنجاح ذلك ليس صعباً. قيادة مجلس التعاون الخليجي لمصر بعد المواجهة الكلامية بين مندوبي قطر ومصر في الجامعة العربية كانت الرسالة الأولى للسياسي. وسحب بيان الإدانة بعد ساعات ما هو إلا ترطيب للأجواء.

يفهم السياسي إشارات الغرب، يعلم أن سقف تحركه لا يتعدى الغارات الجوية على شكل «مسكنات». يحق له فتح مخازنه لتسليح الجيش الليبي. الشرق الليبي ليس ساحة جديدة عليه، لطالما كانت المخابرات المصرية تعمل في هذه المنطقة في زمن القذافي ومبارك، بتنسيق بين الراحل عمر

المهاجرين الأفارقة. تستنفر روما قبل غيرها، حملت السكاكين لنحر الرقاب والأحزمة الناسفة على مقربة منها. وتدعو بصوت عالٍ إلى تحالف دولي لمحاربة التطرف في ليبيا.

أوروبا تستشعر الخطر، لكن مصر هي التي نالت الصفحة من داعش، وجدت القيادة السياسية والعسكرية في القاهرة نفسها في وضع حرج، ما العمل؟ ما هو الرد الأنسب على هذه العملية؟

تجتمع القيادة المصرية ليلاً، تضع الخرائط المعدة مسبقاً حول نقاط تمركز داعش في درنة، تبلغ حلفاءها في الشرق الليبي - أي الحكومة واللواء حفتر - بأنها على استعداد لتنفيذ الهجوم. تغير المقاتلات المصرية على درنة، تدمر وتقتل من تقتل هناك. يشعر الشارع المصري بالانتعاش، تهلل القنوات المصرية للضربة، يبارك أركان الجيش واللواء حفتر وحكومة الثني العملية، وترفض حكومة الغرب الليبي الهجوم الذي تراه

قيادة، وخوف، من التسليم

من جانبه، يقول المحلل السياسي أمير جبار الساعدي، لـ«الأخبار»، إن «المشكلة الأبرز في قانون الحرس الوطني تتمثل في قيادته من قبل المحافظات أو القائد العام للقوات المسلحة»، موضحاً أن «منح القائد العام للقوات المسلحة مسؤولية القرار في الحرس الوطني يجعله يتفرد بالقرار الأمني كما حصل في الحكومتين السابقتين».

وبلغت إلى أن «أطراف التحالف الوطني تخشى أن تكون المحافظات المسؤولة عن الحرس الوطني، لأنها ستساهم في دخول العديد من المتطرفين والمعارضين للدولة في صفوفه، وبالتالي ستصبح لهم قوة حقيقية على الأرض يمكن في أي وقت أن ينقلبوا على الدولة، ما يشكل صراعاً داخلياً حول المناطق الحدودية بين المحافظات».

المحافظات صلاحيات قيادة «الحرس الوطني» وليس القائد العام للقوات المسلحة.

ويحذر المتحدث باسم منظمة «بدر» (الركن الأساسي في الحشد الشعبي)، كريم النوري، من تشكيل «الحرس الوطني» على أساس مناطقي وحزبي. ويقول النوري لـ«الأخبار»، إن «الحشد الشعبي مع قانون الحرس الوطني، وهو جزء من منظومة الدولة ويأتمر برئيس الوزراء، ويدافع عن جميع المناطق دون استثناء»، مضيفاً أن «ارتباط الحرس الوطني بالمحافظ سيؤدي إلى تقسيم البلاد ويكرس الطائفية لأنه سيشكل على أساس توازن الأحزاب».

وبيّن أن «تشكيل الحرس الوطني بالطريقة التي لا نرغبها، سيؤدي إلى تشطي كل محافظة ويولد معارك داخلية بين الأحزاب المتكونة منها».

قانون «الحرس الوطني»، فهناك كتل ترفضه جملة وتفصيلاً، لأنه يشترع تقسيم البلاد على أساس طائفي، وأخرى داعمة له لأنه جزء من الاتفاق السياسي الذي تشكلت على أساسه الحكومة الحالية.

ويقول النائب عن «التحالف الوطني» صادق المهنا لـ«الأخبار»، إن «قانون الحرس الوطني يساهم في عسكرة المجتمع، وأحد أبواب تقسيم البلاد، فيصبح لكل محافظة جيش مستقل تحت أمره محافظها»، لافتاً إلى أن «قانون الحرس الوطني هو ضرورة سياسية».

ويشير إلى أن «الجيش يعاني من نقص في التسليح، وهناك خسائر بالأرواح بسبب هذه القضية، فمن أين نأتي بالسلاح للحرس الوطني؟ إضافة إلى أن القانون لم يحدد نوع السلاح، مبدياً توقعه بأن «الخلافت

البرلمان بسبب الخلافات السياسية، بينما يحتاجون اليوم إلى اختزال الزمن وتزويدهم بالسلاح وإسنادهم بالطائرات لتحرير أراضيهم، بالرغم أنهم تعرضوا لمجازر من قبل مسلحي «داعش».

ويقول شيخ عشيرة الجونمر التي تقاتل «داعش» في الأنبار، نعيم الكعود لـ«الأخبار»، إن «مسلحي العشائر يعانون من نقص في السلاح ويحتاجون إلى دعم كبير من قبل الدولة لتسليحهم وتدريبهم لإيقاف خطر داعش الذي لا يهدد العراق فقط، بل جميع دول المنطقة»، داعياً السياسيين إلى «الاهتمام ببناء الجيش والشرطة اللذين تشكلا على أساس حزبي».

وتوجد اعتراضات عديدة داخل «التحالف الوطني»، الذي ينتمي إليه رئيس الحكومة حيدر العبادي، حول